الدكتور حسين نصار محققا للنصوص المعجمية

أ . عشرة محمد علاق الغول*

تنوع الإنتاج العلمى وغزارته .

يُعَدُّ الأستاذ الدكتور حسين نصار علما من الأعلام البارزة فى حاضر الثقافة العربية ، وذلك لما يتحلى به من ثقافة موسوعية استوعبت العديد من الجوانب الفكرية التراثية والمعاصرة ، وكان من نتيجة ذلك أن تنوَّعَ إنتاجه العلمى ، فلم تقتصر جهوده على فرع واحد من فروع العلم ، بل امتدت لتشمل مجالات متعددة ، منها ما يتصل بالدراسات اللغوية والأدبية ، ومنها ما يتعلق بالتاريخ والحضارة العربية والإسلامية وغيرها ، كما اختلفت طرق معالجته لهذه الدراسات ما بين التأليف والتحقيق العلمى والترجمة . وقد عكف سيادته على خدمة التراث العربى لسنوات طويلة امتدت لأكثر من نصف قرن ، أثرى خلالها المكتبة العربية بستين كتابا ، مما يشهد له بالتمكن والريادة .

ولا يقف المتأمل للإنتاج العلمى للدكتور حسين نصار عند تنوعه وغزارته فقط ، وإنما يدرك للوهلة الأولى تميزه الواضح فى هذا الإنتاج ، لاسيما اللغوى منه . فعلى الرغم من صعوبة التأليف فى تاريخ المعجمات العربية ، إلا أن أستاذنا قد اختار العمل فيه ، ويعد كتابه «المعجم العربى : نشأته وتطوره» المصدر الرئيس للباحثين فى هذا المجال ، وذلك لما وجدوا فيه من علم غزير واطلاع واسع ونظرة شمولية للتدوين اللغوى بعامة ، والمعجم العربى على نحو خاص .

الحاجة إلى المعاجم اللغوية .

على الرغم من وفرة المعاجم اللغوية القديمة إلا أنها لا تفى بحاجة العصر ومقتضياته ، لوقوفها عند فترة زمنية لم تتجاوزها ، وهى القرن الثانى بالنسبة لعرب الحواضر ، والرابع بالنسبة لعرب البوادي ، مما أصاب اللغة بالجمود وعاقها عن التطور[1] ، كما وقفت كذلك عند حدود مكانية لم تتعدها ، وهى وسط شبه الجزيرة العربية (نجد) ، و«معظم هذه المعاجم قد تصونت عن إثبات ما وضعه المولدون والمحدثون فى الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب»[2] .

(*) باحث بمركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية .

(١) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوى عند العرب . القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠٠ .

(٢) مقدمة المعجم الوسيط ، ط ٣ ، ١/ ١٢ .

واللغة دائما أوسع من المعاجم ؛ لأنها ظاهرة مفتوحة ولا تستقر على حال ،لذلك أكد الدكتور حسين نصار على ضرورة أن نتدارك ما أهمله أصحاب المعاجم القديمة من الألفاظ المولدة ، وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطلعنا على بعض الألفاظ العباسية التى أهملتها المعاجم فى مقالاته التى نشرها فى مجلة المجمع العلمى بدمشق(١) .

غير أن هذه المقالات لم تغن عن صناعة المعاجم التى تُخصَّص للعاميات المعاصرة فى الأقطار العربية المختلفة ؛ لتبين مدى العلاقة بين هذه العاميات واللغة العربية الفصيحة . من هذا المنطلق اعتنى الدكتور حسين نصار بتحقيق «معجم تيمور الكبير فى الألفاظ العامية»(٢) لمؤلفه أحمد تيمور باشا ، يقول :«أصبحنا فى حاجة كبرى لوضع كتاب كافٍ ، يكشف عن أصول الكلمات العامية ومعانيها ، ويحل معقودها ، ويوضح غامضها ، ويبين مرادفها من الفصيح»(٣) .

وترجع القيمة العلمية لهذا المعجم إلى المكانة العلمية واللغوية التى وصل إليها مؤلفه ومحققه فى آن معا ، حيث كان الأول عضوا فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمجمع العلمى العربى بدمشق ، والثانى عضوا مراسلا فى مجمعى اللغة العربية فى بغداد ودمشق .

ولا غرو ، والأمر كذلك ، أن اعتبر المحقق هذا المعجم «أكبر كتاب فى العامية : أكثرها ألفاظا ، وأوسعها مجالا ، وأشدها وصلا بين العامية واللغة الفصحى ، وبين العامية المصرية وغيرها من العاميات ، وأشملها للجوانب المختلفة من اللغة العامية ، وأحسنها تصويرا لها فى مفرداتها وقواعدها وأدبها ، وأقربها عهدا بنا ، وأسهلها ترتيبا»(٤) .

معجم تيمور الكبير

يقع المعجم فى ستة أجزاء ، خصَّص المحقق الجزء الأول للقواعد ، والسادس للفهارس(٥) ، وبقية الأجزاء لمتن المعجم ، وقد شملت مداخل المعجم «المفردات التى استعملها العامة من معاصريه ، ومن الأجيال السابقة عليهم . أما العامى المعاصر له فقد

---

(١) راجع : حسين نصار : المعجم العربي ، نشأته وتطوره .القاهرة : مكتبة مصر ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ٢/٦٠٥ .

(٢) قام الدكتور حسين نصار أيضًا بتحقيق الجزء السادس من «تاج العروس» للزبيدي ، ١٩٦٩م ، والجزء الثالث عشر ، ١٩٧٤م ، سلسلة التراث العربي ، الكويت . كما قام بمراجعة المعجم العربى الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩م .

(٣) أحمد تيمور : معجم تيمور الكبير فى الألفاظ العامية ، تحقيق : حسين نصار ، إفتتاحية المؤلف . القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ، ١/١٨ .

(٤) المصدر السابق ، مقدمة المحقق ١/١٣ .

(٥) قام الدكتور حسين نصار بالتخطيط للفهارس وقام الأستاذ صابر إدريس بصناعتها .

أخذه من أفواه من اتصل بهم من المصريين ، وحاول ما استطاع الاستقصاء والتنويع فى هذا الأخذ ، فوردت فى كتابه ألفاظ من جهات متفرقة من ربوع مصر المتباعدة . وأما العامى القديم فالتقطه من بطون الكتب ، وحاول فيه أن يبين منشأه ، بأن يذكر أقدم مصدر ورد فيه اللفظ العامي . وقد أفاد ذلك الكتاب ثراء فى المادة ، واتساعا فى مجال البحث فلا تتحدد بمصر وحدها ، ونهجا تاريخيا ـ أو ذا مسحة تاريخية ـ فى التناول»[١] .

وكان لابد أن ترتب مداخل المعجم وفق نظام معين ، وقد «رأى ـ المؤلف ـ أنّ أيسر سبيل لترتيب هذه الألفاظ النظام الألفبائي ، تخضع له من حرفها الأول فالثانى فالثالث إلى آخر الحروف ، لا فرق فى ذلك بين حرف أصلى ومزيد»[٢] .

وكان الغرض من هذا المعجم «إحياء اللغة العربية الصحيحة بذكر العامي ، وتفسيره ، ورده إلى نصابه من الصحة إن كان عربى الأصل ، أو بيان مرادفه ـ إن لم يكن كذلك ـ ليحل محله ، ويرجع إليه فى الاستعمال . فإن جهلناه اقتصرنا على تفسير المعنى وتوضيحه ، ليتسنى لمن وجده بعدنا أن يتمم ما بدأنا به»[٣] . والصلة بين العامية والفصحى لا يشك فيها أحد ، وكل ما فى الأمر أنها قد تتفاوت فى العاميات المختلفة وهنًا وقوة ، بل فى العامية الواحدة فى الأطوار الزمنية التى تمر بها[٤] .

جهود المحقق فى إعداد المعجم

ما إن بدأ المحقق المراحل الأولى فى تحقيق المعجم حتى ظهرت له مجموعة من الصعوبات ، نظرا لطبيعة المعجم من ناحية ، وطريقة صاحبه فى التأليف من ناحية أخرى . يقول المحقق :«وتصورت الأمر يسيرا ، فإن لى بعض الدربة على التحقيق ، ولكن دراسة ما خلّفه المغفور له أحمد تيمور باشا قد بددت هذا التصور ، وكشفت أن الأمر ليس تحقيقا مجردا ، بل لابد من عمل يضاف إليه»[٥] .

وترجع الصعوبات التى قابلت المحقق فى تحقيق الكتاب إلى أن مؤلفه قد تركه على هيئة مسوَّدة ، يقول المحقق : «فقد تبين أن النسخة التى حصلت عليها مسوَّدة دون أدنى

---

(١) معجم تيمور ، مقدمة المحقق ، ١٢/١ .
(٢) المصدر السابق ، ١٢/١ .
(٣) المصدر السابق ، ١٨/١ .
(٤) المصدر السابق ، ٦/١ .
(٥) المصدر السابق ،١٣/١ .

شك ، وأن المؤلف لم يجد فسحة من الوقت لتبييض الكتاب»[١] . مما يضاعف من دور المحقق ، ويجعل الكتاب فى حاجة إلى التهذيب والإعداد حتى يخرج بالصورة التى ينتفع بها الباحثون . وقد بذل المحقق جهدا كبيرا للتغلب على هذه الصعوبات ، ونوضح ذلك فيما يلي :

١- ترتيب القواعد .

من أُولى الصعوبات التى واجهت المحقق صعوبة ترتيب القواعد ، «فقد خصَّص المؤلف كراسين كبيرين للقواعد ، وأفرد مجموعة من الأوراق لكل ظاهرة من الظواهر اللغوية التى تحدث عنها ، دوَّن فيها ما عثر عليه من النصوص والأقوال والآراء التى يمكن أن تندرج تحتها . وبمرور الوقت ، اكتشف ظواهر لم يفطن إليها فى أول الأمر ، فمنحها مجموعة من الأوراق الأخيرة . وعندما أعاد النظر فى هذه الظواهر المتجمعة عنده ، وجد أنه يجمل به أن يجرى شيئا من التغيير فى ترتيب هذه الظواهر ، لأن بعضها يتصل بظواهر بعيدة عنه . فأشار إلى الموضع الذى يراه أهلا لهذه الظواهر»[٢] .

فالمؤلف كان يكتب القاعدة مرة واثنتين وثلاثا فى الموضع الواحد ، تقاربت هذه المواضع أو تباعدت . وقد يفطن القارئ إلى أن المواد المدونة ترد حسب موضعها من مصادرها الأصلية ، ولكن الكاتب لم يلتزم ترتيب الأجزاء فى الكتب التى قرأها ، وقرأ الكتاب الواحد أكثر من مرة ، فاستدرك ما فاته فى القراءة السابقة[٣] .

على هذا النحو خلت المادة من الترتيب ، وتُركت بعض الظواهر غير محددة الموضع . وكان على المحقق أن يتدخل ، يقول :«وكان محالا أن نترك المادة على هذه الفوضى التى لم يقصد إليها المؤلف ، وتطرد القارئ ، وتحجب الفائدة . فرأيت أن أخضعها للترتيب الذى اضطرنى إلى التقديم والتأخير فيها ، وإلى زيادة بعض العناوين من عندى بين معقوفتين ، وإلى حذف العناوين المكررة التى تبين انتماء الخبر . وشجعنى على ذلك أن الكاتب نفسه أوصى بشيء من ذلك فى بعض المواضع . فأوصى بنقل الحديث عن الباء من فصل المؤنث والمذكر إلى حرف الزاى»[٤] .

---

(١) حسين نصار : التعامل مع نسخة المؤلف ، مجلة تراثيات (مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية) ، العددَ الثالث ، ٢٠٠٤م ، ص ٢٣ .
(٢) معجم تيمور ، مقدمة المحقق ، ١٣/١ ، ١٤ .
(٣) المصدر السابق ، ١/ ١٤ .
(٤) المصدر السابق ، ١/ ١٥ .

٢ - تدوين العناوين بلا معلومات .

ومن المشكلات أيضا تدوين العناوين بلا معلومات تحتها ، يقول المحقق : «وجدت بعض العناوين لم يسجل تحتها شيئا ، فاحتفظت بها ؛ لتبين أنها واحدة من الظواهر العامية ، وإن لم يكتب [تيمور]عنها شيئا»(١) .

٣ - الفصل بين المتن والحاشية .

ومن المشكلات أيضا مشكلة الفصل بين المتن والحاشية ، يقول المحقق : «لم يدون الكاتب بعض النصوص واكتفى بالإشارة إلى المرجع وموضع ذلك فيه ، خاصة النصوص الطويلة والعلاج المستقصى للظواهر . فرأيت أن ذلك يكون قائمة غنية بمراجع كثير من الأبحاث (ببليوجرافيا) ، وهى عظيمة النفع لأنها تهدى الباحث وتضيئ سبيله ، ولكنها ثقيلة أمام القارئ لا يستطيع أن ينفذ خلالها ، واعتقدت أن الموضع اللائق بها الحاشية . فأنزلت إليها هذا القسط من المادة أو أغلبه ، بالرغم من أن الكاتب لم يفرق بين متن وحاشية . وحافظت جاهدا ـ فى الحاشية ـ على عبارة الكاتب»(٢) .

٤ - ترتيب مداخل المعجم .

وكان ترتيب المداخل المعجمية من أهم المشكلات التى واجهت المحقق ، وذلك لما يحتاجه هذا الترتيب من عمل يكاد يضارع الصناعة المعجمية نفسها . ولابد من التفرقة بين نوعين من هذا الترتيب ، النوع الأول : هو الترتيب الخارجى للمداخل ، وهو يعتمد على ترتيب الجذور ، فالجذر أ خ ذ مثلا يأتى قبل الجذر ض ر ب ، والنوع الثانى الترتيب الداخلى للمداخل ، وهو يرتبط بترتيب مشتقات الجذر الواحد ، كتقديم الأفعال على الأسماء مثلا .

وبالنسبة للنوع الأول من الترتيب فإن تيمور رتب معجمه ترتيبا ألفبائيا ، إلا أن طريقته فى القراءة والتأليف قد اضطرته فى كثير من الأحيان إلى إضافة مداخل جديدة استدركها على المداخل القديمة ، وقد قام المحقق بترتيب هذه المداخل ، يقول :«رأيت المداخل فى حاجة إلى إعادة ترتيب ورودها ، فرتبتها»(٣) .

---

(١) معجم تيمور . مقدمة المحقق ، ١/ ١٤ .
(٢) المصدر السابق ، ١/ ١٥ .
(٣) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

أما بالنسبة للنوع الثانى من الترتيب فقد لاحظ أستاذنا أن المادة العلمية فى مداخل المعجم جاءت متناثرة ، ومكررة أحيانا . فكانت فى حاجة إلى من يرتبها ؛ ليجعلها مماثلة للمداخل المعتادة فى المعاجم اللغوية وصالحة للقراءة النافعة . ولذلك قام بإعادة ترتيب المادة فى هذه المداخل ، يقول : «رأيت المعلومات فى داخل المداخل فى حاجة إلى إعادة تنظيم ، اضطرنى إلى شيء من الحذف والعطف ، ففعلت دون أن أضيف شيئا من عندى غير أدوات العطف فى أحايين قليلة»[١] .

وهكذا رتب أستاذنا الدكتور حسين نصار المداخل المعجمية داخليا وخارجيا ، وحرص على تقديم المعجم فى صورة هى أقرب ما تكون لمبيضة المؤلف ، يقول : «سميت ما فعلت (إعدادا وتحقيقا) . ولم أشعر أننى أخون أمانة الكتاب ، بل أومن أننى خلقت من الأمشاج التى تركها تيمور باشا كتابا سويا»[٢] .

---

(١) حسين نصار : التعامل مع نسخة المؤلف ، ص ٢٤ .
(٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .